



Volume 7, Issue 8, August 2020, p. 414-440

Istanbul / Türkiye

Article Information

Article Type: Research Article

This article was checked by iThenticate.

Doi Number :<http://dx.doi.org/10.17121/ressjournal.2781>

Article History:

Received

01/07/2020

Received in revised form

27/07/2020

Available online

15/08/2020

EDUCATION MANAGEMENT PLANNING AND DEVELOPMENT -CASE STUDY OF SECONDARY SCHOOLS IN ALGERIA

Sabrina TEBBOUCHE¹

Abstract

The administration of secondary education has evolved In the past three decades Their systems have evolved and emerged from areas of importance, example; programs development; The relationship between (school -community) and between (school - social life) and nationals development plans. The Education management has been place in education systems since their inception; she also knew his origins, rules and principles; and Its foundations which only revealed during the first half of the 20th century. This was first evident in the area of business management and then moved to the public administration and its branches, including the Department of Education, and also in the military, which is already condemned by the Department of Public Information by many administrative concepts, terminology and methods. Many countries have been concerned about a fundamental changes in education and management systems, which is complicated by the very nature of systems, and complexity is exacerbated by the abundance of information on the characteristics and overlap of each system. This has led educators to adopt education indicators as effective tools for education planning and development and to assess the effectiveness of their different dimensions in secondary schools.

Keywords: Educational Planning, Administration, Algeria, High School

¹ Dr. University of Constantine2, Algeria, Sabristar1@hotmail. fr

التخطيط والتطوير في الإدارة التربوية - دراسة حالة مؤسسات التعليم الثانوي بالجزائر

طبوش صبرينة²

الملخص

تطورت الإدارة التربوية في التعليم الثانوي في العقود الثلاثة الماضية وتطورت نظمها وبرزت فيها مجالات لها أهميتها مثل: تطوير البرامج والمناهج الدراسية والعلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي وبين التعليم المدرسي والحياة الاجتماعية وخطط التنمية الوطنية. الإدارة التربوية قد وجدت مع نظم التعليم منذ نشأتها، كذلك الإدارة بشكل عام علم له أصوله وقواعده ومبادئه وأسسها لم تبرز إلا خلال النصف الأول من القرن العشرين وقد بدا ذلك واضحا أول الأمر في مجال إدارة الأعمال ثم انتقل إلى الإدارة العامة وفروعها ومن بينها إدارة التعليم، كما بدا واضحا أيضا في الجهاز العسكري الذي تدين له الإدارة أصلا بكثير من المفاهيم والمصطلحات والأساليب الإدارية.

اهتمت الكثير من الدول بقضية التغيير الجذري لنظم التعليم والإدارة، وهو أمر يكتفه الكثير من التعقيد بالنظر إلى طبيعة النظم في حد ذاتها، وما يزيد من حدة التعقيد هو كثرة المعلومات المتعلقة بخصائص كل نظام وتداخلها، مما دفع بالقائمين على التربية إلى اعتماد مؤشرات التربية كأدوات ناجعة للتخطيط التربوي والتطوير ولتقويم الفعالية بأبعادها المختلفة في مؤسسات التعليم الثانوي **الكلمات المفتاحية:** الإدارة التربوية، التخطيط التربوي، التعليم الثانوي

المقدمة:

المؤسسة التربوية هي منظمة معرفة تعرض التعليم بمختلف أطواره، حيث أصبح الاقتصاديون في مطلع القرن الواحد والعشرين يعتبرونها بمثابة منشأة، يمكنها العمل وفق مبدأ المتاجرة والسعي إلى تحقيق الأرباح (مخرجات العملية التعليمية) وهي تضم في رحابها الآلاف من التلاميذ والموظفين، والمئات من الأساتذة، وتنفق الملايين من الأموال من أجل تحقيق أهدافها، وتحتاج بذلك إلى تنظيم وهيكل.

تطوير التعليم الثانوي ضرورة تفرض نفسها في الوقت الحالي أمام عالم سريع التحول ومتغير باستمرار ينبغي مواكبته، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تعليم يزود المتعلم بالكفاءات المختلفة ويمكّنه من التحكم فيها. وأبعاد تطوير التعليم الثانوي في الجزائر متعددة:

أظهرت التجارب بأن مهمة التعليم الثانوي لا تقتصر على الإعداد للجامعة فحسب، وإنما:

- إعداد المتعلم لمواصلة الدراسة، لتهيئته للمواطنة الصالحة وللحياة المهنية وذلك من خلال منحه حرية اتخاذ القرار، واختيار التخصص الذي يرغب فيه، ومن ثم يتحمل نتيجة اختياره.
- إعداد المتعلم للحياة الإنتاجية في حالة عدم تمكنه من مواصلة الدراسات العليا، وذلك بإدخال البرامج

²الدكتورة، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، Sabristar1@hotmail.fr

- العملية في مختلف المناهج واعتبارها من المواد التي تدخل في المقرر.
- تحقيق التعمق العلمي، فأمام تراكم المعارف وتطورها، أصبحت زيادة الكم المعرفي والمكتسبات العلمية ضرورة أساسية للتخصص الجامعي، مما يستوجب زيادة التعمق في المواد الأساسية الضرورية للدراسات الجامعية، والتركيز على مجموعة محدودة من المقررات دون حرمانه من التكامل والشمول المعرفي في المواد المختلفة. ومن تم تحقيق الارتقاء بالنوع التعليمي ومستوى المكتسبات التعليمية.
 - فسح المجال بشكل أوسع أمام المتعلمين، باختلاف إمكاناتهم، قدراتهم، رغباتهم، ميولهم ودافعيتهم للتعلم، الأمر الذي يدفعهم إلى الإقبال على بعض المواد الدراسية، واختيار ما يتوافق مع استعداداتهم واتجاهاتهم للتخصص الذي يرغبون فيه مستقبلاً.
 - الربط بين النظري والتطبيقي الشيء الذي يُعوِّد المتعلمين على التعامل مع الأجهزة والوسائل ويزرع فيهم روح المنهجية العلمية. وينمي لديهم الحس العملي وروح التعاون وفن الحوار وتبادل المعلومات والأفكار.
 - ترسيخ أساليب البحث، إذا إن المرحلة الثانوية هي مرحلة الانطلاق في البحث العلمي، التي يتحول فيها المتعلمون نحو البحث عن المعرفة بجهود ذاتية، تعمق لديهم قدرة الاستيعاب، وترسيخ الفهم وإجراء التحليل والمعالجات السليمة، والاستخدام الكفء لأدوات التنمية الشخصية، بحيث إنه كلما تمتع المتعلم بقدر كبير من الحرية في الاختيار كلما تحمل المسؤولية بجدارة.
 - تحقيق مردودية أعلى كما ونوعاً والتعمق في مفاهيم الموضوعات المقررة وكيفية تطبيقها، مما يجعل فرص النجاح أوسع هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالمردودية تشمل نوعية النجاح ونوعية المكتسبات التعليمية التي تخرج بها، على اعتبار أن النوعية هي التي تملك القدرات الفاعلة التي تمكنه من التفوق في التخصصات العليا التي أصبحت تتجه نحو الدقة.
 - إشراك الآباء في تخطيط العمل المدرسي وتنفيذه ومتابعته وتقويمه.
- أمام هذه التحديات عملت الجزائر جاهدة لتطوير التعليم الثانوي وذلك باعتماد عدة مشاريع وأساليب من بينها التخطيط باستعمال المؤشرات الإحصائية التي مكنتها من الكشف عن مدى سلامة التعليم الثانوي بالجزائر كما أرادت الجزائر أن تستفيد من التجارب العالمية والعربية في هذا المجال.
- يشبه الخبراء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE المؤشرات بالجزائرات التي تنبثق من الإحصائيات، التي تمثل أجهزتها الأساسية. وبالسؤال التي يمكن أن تجيب عنها المؤشرات فتتعلق بخصائص مشكلات عامة يمكن ملاحظتها من خلال اللجوء إلى تقنيات كمية (OCDE,1992,P96)
- تكمن أهمية التعليم الثانوي زيادة على مواصلة المهمة التربوية العامة المسندة للمدرسة الأساسية، في دعم المعارف المكتسبة والتخصص التدريجي في مختلف الميادين وفقاً لمؤهلات التلاميذ وحاجات المجتمع حيث يساعد التلميذ إما على الانخراط في الحياة العملية أو مواصلة الدراسة من أجل تكوين أو تعليم عالي. (النشرة الرسمية للتربية الوطنية، 1995، ص12)
- حسب تقرير البنك الدولي 2011، نجد أن التعليم الثانوي هو الأسرع في النمو بين جميع قطاعات التعليم النظامي مما جعل هذه الحركية السريعة تقترن بظهور مؤشرات سلبية كثيرة متعلقة بزيادة حالات الفشل الدراسي والتسرب المدرسي وما ينتج عنه من هدر في الإنفاق وضعف في التحصيل الدراسي للتلاميذ وتزايد مظاهر الغش في الامتحانات الرسمية

وغيرها من المظاهر السلبية، مما دفع المهتمين بهذه المرحلة البحث عن أساليب تقويمية بديلة لمستوى أداء المؤسسات منها مؤشرات التعليم.

كما أن التعليم الثانوي واجه العديد من الصعوبات جعل الجهات المسؤولة عن التربية والتعليم تقترح تصورات تطويرية له شملت مضمون المناهج - تكوين المعلم - سياسة القبول والتوجيه - أساليب التقويم والقياس - طرائق وأساليب التدريس، وذلك بالقيام بعدة محاولات إصلاحية في هذا المستوى من التعليم منها الإصلاح الشامل الذي مس المنظومة التربوية سنة 2003 والذي كان خصَّ التعليم الثانوي في الكثير من بنوده حسب قرارات المجلس الأعلى للتربية المنعقد في 30 أبريل 2002 (وزارة التربية الوطنية، نوفمبر 2003) وهو أعلى الهيئات الرسمية في البلاد والذي تم إنشائه من طرف سلطات الدولة من أجل تشخيص الخلل الذي تعاني منه المنظومة التربوية، إذ يعاني التعليم من خلل في الأساس، ولا زالت انعكاسات هذا الخلل إلى اليوم، أخطرها نقص أو انعدام التأهيل المهني لأساتذة الناتج عن أنماط التوظيف التي جرت سنة 1970 و1980 والتي قامت أساساً على توظيف الأساتذة الذين فشلوا في دراستهم مما انعكس سلباً على نوعية التعليم بصفة عامة، بالإضافة إلى أسباب أخرى ارتبطت بتنظيم الوقت الدراسي - نظام الوثائق الدراسية - وثقل المحتويات التعليمية والبرامج، بالإضافة إلى نقص في متابعة التلاميذ الذين يعانون من صعوبات وسوء توجيه وكذلك نقص الوسائل التعليمية.

إن تجويد العملية التعليمية في مستوى التعليم الثانوي يعتبر أمر أكثر من ضرورة لضمان جودة الجامعة التي تعتبر مستقبلاً لمخرجات التعليم الثانوي. يضاف إلى ذلك أن هناك فئاعة بدأت ترسخ يوماً بعد يوم في الأوساط التربوية مؤداها أن تحسين نوعية التعليم ومدى كفاءة وفعالية النظام التربوي ومدى قدرته على تحقيق الأهداف الموضوعة له، إنما يقررها مستوى الكفاءة والاعتدال لدى القادة التربويين الذين يتولون تسيير وإدارة النظام التربوي ويواجهون التحديات والمشكلات ومواقع الاختناق التي تعيق النظام التربوي على تحقيق أهدافه ويتخذون القرارات الإدارية الرشيدة المرتكزة على أسس علمية دقيقة وتحليل موضوعي ويجدون الحلول والبدائل الإبداعية والمبتكرة لتلك التحديات والمشكلات والذي يعكس التطور الذي حدث في علم الإدارة التربوية، الأبحاث والدراسات التي أجريت في هذا الميدان والتي غطت تقريباً كل أبعاد العملية الإدارية التربوية وتناولت كل قطاع من قطاعاتها وبرزت عدة نظريات في الإدارة التربوية شملت الجوانب القيادية والإنسانية والاجتماعية واتخاذ القرارات والمنهجية العلمية في حل المشكلات وممارسة السلطة والمسؤولية والعلاقات بين الإدارة والمشرفين على التعليم والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور والمجتمع.

ومنه يحق لنا أن نتساءل عن التخطيط في الإدارة التربوية والسبل والآليات لتطوير التعليم الثانوي في الجزائر؟

الجانب النظري للدراسة

1- التخطيط في الإدارة التربوية:

• مؤشرات التربية

• لوحة التحكم من أجل تطوير مؤسسات التعليم الثانوي.

يمكننا الرجوع في تفسير معنى المؤشرات من المثال الذي وضعه (LAZARFELD,1958) لنتمكن من فهم معنى المؤشر، فحسبه المؤشر هو كمايلي: "عندما نصف شخصاً بأنه يقضاً، فذلك يعني أنه يظهر سلوكات توحى بالحدس، فهو يلجأ إلى التأمين ولا يراهن بكل أمواله على حصان سباق واحد ولا يبدأ عملاً ما دون تفكير جيد...

فكلمة حذر هنا عبارة عن طريقة عملية تعبر بشكل مجرد عن خاصية مشتركة لمجموعة من السلوكيات المعتادة، فهي إذا صورة تؤدي إلى مجموعة من المؤشرات التي تملئها مباشرة تجربة الحياة اليومية (GHIGLIONE&RICHARD).

يتضح من التعريف أن المؤشر يعتبر سلوكا يستدل به على وجود أو عدم وجود شيء ما، ولكنه ليس حكما نهائيا مثله مثل الفحص الطبي العام الذي يقوم به الطبيب بغرض التشخيص العام للمرض والذي يفسر بواسطته معلومات ترد له من عدة مصادر: (ضغط الدم - نبضات القلب - درجة حرارة الجسم...) حيث تساعد هذه المعلومات على التشخيص ولكن لا يمكنها أن تكون في حد ذاتها حكما نهائيا عن الحالة.

المؤشر إذاً عبارة عن قياس يقوم بتلخيص معلومات حول موضوع معين، ويمكن أن يوحي بمشكلات محددة مثل: نسبة البطالة، نسبة الأمية، معدل الجريمة في المجتمع مثلا، وفي المقابل الميزانيات المخصصة للتكفل بهذه المشكلات الاجتماعية من أجل الوقاية تدل على مؤشرات التكفل الاجتماعي والأمن العمومي.

- أصبح استعمال مفهوم المؤشر شائعا خاصة مع تلاحق جملة من العلوم والإختصاصات، وقد كان في مرحلة ماضية حكرا على مجالات محدودة خاصة منها المجال الاقتصادي. إلا أن تأثير مجالات أخرى ومنها التربية بالتوجيهات الاقتصادية الحديثة، فرض استعارة مفاهيم ومنهجيات وأدوات كانت في الماضي بعيدة عن مجال التربية، وهو ما أصبح يعرف بمؤشرات التعليم.

1.2. تعريف مؤشرات التربية

عدة تعريفات أعطيت لمفهوم المؤشرات في التربية، حيث يعرفها SHEERENS: "بأنها إحصائيات تسمح بإصدار أحكاما قيمية حول خصائص مهمة تتعلق بالتخطيط وبسير المنظومات التربوية، وهي تعلمنا عن فعاليتها وعملها وتساعد في إعلام أصحاب القرار عما يجري بداخله".

تعريف SHEERENS للمؤشرات يركز على عدة عناصر وهي:

- أن تكون خصائص التعليم التي نهتم بها قابلة للقياس.
 - قياس خصائص التعليم المهمة لا يكون بدافع إعطاء فكرة عن الظروف السائدة فقط، بل بهدف القيام بوصف معمق للمنظومة التربوية وتطويرها.
 - يجب أن تخبرنا المؤشرات على نوعية وجودة التمدن التي تقترن بمعايير مرجعية، والتي تمكننا من وضع أحكام قيمية بناء عليها. (OCDE,1992,P57)
- نستخلص من تعريف SHEERENS أنه يمكن اعتبار المؤشرات كنظام معلومات، يفيد أصحاب السلطة والحكومات على اتخاذ القرار المناسب بعد عملية التخطيط.

من جهته المكتب الأمريكي للبحث وتطوير التربية (OERI) يحدد المؤشرات في كونها إحصائيات يمكنها أن تؤدي دور المعيار حيث تعطينا فكرة مهمة عن واقع المنظومة التربوية بكاملها من خلال التنبيه إلى معالم معينة تكون لها دلالة، فاذا قارنا بين مثالين يمكننا فهم هذه الفكرة. يتمثل المثال الأول في عدد التلاميذ المسجلين عبر الوطن في مستوى الأولى ثانوي والذي يعد تعبيراً عن تدفقات التلاميذ في التعليم الثانوي، إلا أنه لا يبيننا عن الطريقة التي تعمل بها مؤسسات التعليم الثانوي. في المقابل نجد مثال ثاني يوضح لنا أكثر معنى المؤشر التربوي، فعندما ننتبأ إحصائيا عن نسبة التلاميذ في مستوى أولى ثانوي والذين يتفوقون في اللغات الأساسية (رياضيات، اللغة الرسمية للدولة، علوم الطبيعة والحياة) حسب تصنيف OCDE فهذا يمكننا من التنبؤ بمستوى تلاميذ السنة الأولى ثانوي الذين يمكنهم مواصلة الدراسة بنجاح.

انطلاقاً مما سبق يمكننا تشبيه المؤشرات في التربية بالمؤشرات الموجودة على لوحة التحكم في مقدمة السيارة- **LE TABLEAU DE BORD**- حيث تعطينا هذه الأخيرة تنبيهات وليست تفسيرات في حد ذاتها للظواهر، ولا هي أوامر لانتهاج طريقة معينة، وإنما تنبه السائق إلى أن هناك شيئاً غير عادي يحدث وعليه فهم مايجري داخل السيارة.
من جهة أخرى يمكننا شرح المؤشرات في التربية بالمثال التالي: عندما نتبونا معطيات عن نسب التلاميذ المتوقع حصولهم على شهادة البكالوريا فهي تعتبر مؤشرات، كذلك لما نتبونا معطيات بتشكيل حجم الفوج التربوي بربط العلاقة بين عدد الأفواج التربوية المفتوحة / العدد الإجمالي للتلاميذ فإنها تعتبر مؤشرات. إذا فالمؤشرات ليست حقائق نهائية بل هي تنبؤات تعطينا فكرة عن وضعية تربوية معينة تسمح لنا بالتخطيط والتطوير وقياس الفعالية في الإدارة التربوية، فما هي إذا النماذج الأكثر شيوعاً فيما يخص مؤشرات التربية.

3-1 بعض النماذج عن مؤشرات التربية: 3.1.1 المؤشرات الكمية:

تعتبر المؤشرات الكمية من أهم الأدوات للتخطيط والتطوير وقياس الفعالية في التربية فهي تعتمد على معلومات إحصائية تساعد في تركيبها مثال: نسبة التمدرس = عدد التلاميذ في سن التمدرس / عدد التلاميذ المسجلين فعلاً في المدرسة. أونسبة التأطير التربوي التي تربط العلاقة بين عدد المناصب المالية الإدارية والتربوية بعدد التلاميذ، إذا نستنتج أن المؤشرات الكمية هي تلك المؤشرات التي تسمح بإجراء مقارنات إما داخل المؤسسة التربوية الواحدة أو المنظومة التربوية الواحدة، أو بين مؤسسات تربوية ومنظومات تربوية مختلفة وهي الأكثر شيوعاً لقياس الفعالية في التربية ومن بين المؤشرات الكمية الشائعة الاستعمال نجد:

مؤشرات تتعلق بالتلاميذ

تشمل نسبة التمدرس وتشمل (نسبة التلاميذ المتمدرسين اناث وذكور، نسبة التلاميذ في الأقسام التحضيرية) للتأكد من مدى إنصاف التعليم في حق الجنسين، نسبة التلاميذ الناجحين في المدة المحددة للدراسة وهي ما تعرف بالانتاجية الخام / والانتاجية الصافية للمؤسسة) ، مؤشر الفعالية ويشمل (نسب الارتقاء من سنة إلى أخرى حسب الشعبة وحسب الجنس، نسب المعيدين، نسب المغادرين في التعليم بدون شهادة (التسرب)، نسب الرسوب، عدد التلاميذ المستفيدين من الكتاب المدرسي، عدد التلاميذ المستفيدين من الاطعام المدرسي، عدد التلاميذ المستفيدين من المنحة المدرسية)، مؤشر كلفة التمدرس ويشمل (الكلفة الحدية للتلميذ، الكلفة السنوية للتمدرس لكل التلاميذ في كل مستوى كلفة التعليم في حالات الإعادة، كلفة التمدرس المرتبطة بارتفاع تدفقات التلاميذ).

مؤشرات تتعلق بالأساتذة

تطور أعداد المدرسين (من سنة إلى أخرى)، عدد الأساتذة المؤهلين (عدد الأساتذة المتحصلين على تأهيل علمي معين)، نسبة التلاميذ للأستاذ الواحد أو(نسبة التأطير التربوي)، عدد الأساتذة المستخلفين، عدد الأساتذة المتعاقدين، نسبة الأستاذات - نساء- مقارنة بالعدد الإجمالي للأساتذة ، توزيع عدد الأساتذة حسب الإطار المهني (أستاذ منسق، أستاذ مكون، أستاذ رئيسي...)، عدد ساعات التدريس.

مؤشرات تتعلق بالمؤسسة

تطور أعداد مؤسسات التعليم في كل مستوى تعليمي، المساحة المخصصة للتلميذ الواحد، عدد القاعات التربوية، عدد الأفواج التربوية، عدد المناصب المالية للأساتذة حسب مواد التدريس، عدد المناصب الادارية حسب الجنس والإطار المهني والوضعية الإدارية.

مؤشرات تتعلق بالبرنامج الدراسي

عدد الساعات المدرسة فعلا، نسبة التقدم في إنجاز البرنامج، الحجم الساعي الحقيقي للبرنامج الدراسي، وسوف نعرض بعض المؤشرات الكمية فيمايلي:

مؤشر النتائج: كثيرا ما تقاس فعالية التعليم من خلال كمية النتائج المتحصل عليها مثل: (عدد التلاميذ المتحصلين على الشهادة، عدد التلاميذ المعيدين في الطور، عدد التلاميذ المتسربين...) غير أنه توصل الكثير من الباحثين إلى أن اشكالية النتائج في ميدان التربية أمرا معقدا إلى حد لا يمكننا من الاكتفاء بمؤشر وحيد لقياس الفعالية الداخلية والخارجية (1998;PASACHAROPOULOS&WOODHALL).

مؤشر الإعادة: يوجد هناك عدة نماذج بالنسبة إلى تسيير المسارات الدراسية في التعليم حيث نجد العديد من البلدان من مختلف القارات وليس فقط من أوروبا كما يعتقد البعض تعتمد على الانتقال الآلي كما هو الحال في الدانمارك، فنلندا، المملكة المتحدة، اليابان، السويد... وغيرها من البلدان.

في المقابل نجد بلدان أخرى تعتمد في سياستها التربوية على الإعادة المدرسية كإجراء بيداغوجي للتكفل بصعوبات التعلم، مثل: الجزائر، تونس، مصر، الهند، الأرجنتين، النمسا... وغيرها.

ومجموعة ثالثة من البلدان تطبق سياسات تربوية تسمح ولا تسمح في نفس الوقت بالإعادة المدرسية وهذا حسب شروط محددة مسبقا كما هو الحال في: بلجيكا، اليونان، أيرلندا، البرتغال... الخ

إن هذا التنوع في نماذج التسيير البيداغوجية للمسارات التربوية للتلاميذ في التعليم يدل على وجود تصورات متعددة فيما يخص أحسن سبيل في التعامل مع ظاهرة الإعادة المدرسية وهذا بسبب تعقدها.

ولأن الإعادة ظاهرة تعبر عن فشل المنظومة التربوية، فإن الكثير من المنظومات التربوية عبر العالم تبحث عن حلول جذرية للمشكلة، كما تزيد منظومات أخرى من تفاقم المشكلة بتكريس بعض هذه المظاهر كاعتماد أسلوب إعادة الصفوف الذي يعرف انتشارا واسعا في الكثير من المنظومات باعتقاد الكثير بأنها إجراء تربوي فعال للمعالجة، وفرصة لتساعد التلميذ على تدارك تأخره وتدعيم مكتسباته.

من جهة ثانية تعتبر مشكلة الهدر المدرسي-التسرب المدرسي- مشكلة عالمية تعاني منها جميع الأنظمة التربوية بكل دول العالم الغنية منها والفقيرة، وهي ذات طابع تربوي اقتصادي باعتبارها تؤثر على كفاءة النظام التعليمي من الناحية الكمية (المدخلات والمخرجات) من الطلاب ومن الناحية الكيفية نوعية الطلاب المتخرجين ومدى ملائمة ملامحهم لاحتياجات سوق العمل.

وتؤثر مشكلة الهدر المدرسي على المجتمعات، فمن انعكاساتها الاجتماعية انتشار الجريمة والانحراف والامية بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة. ومن الناحية الاقتصادية تؤدي مشكلة الهدر المدرسي إلى هدر الموارد المالية للدولة وارتفاع الميزانية المخصصة للتعليم، مع وجود تأثير كبير على الناتج الداخلي والقدرات الاقتصادية للدولة.

إن انتشار هاتين الظاهرتين بشكل ملفت للنظر في العديد من بلدان العالم على غرار البلدان النامية يدعونا إلى مزاولة (معالجة) الظاهرتين إحصائيا وبيداغوجيا واقتصاديا في بعض بلدان العالم والبلدان النامية حيث في سنة (2000) نسجل نسب إعادة تتفاوت حسب الدول.

مؤشر التسرب المدرسي (التخلي عن الدراسة):

لقد أثار تفشي ظاهرة التسرب المدرسي قلق الكثير من المربين والمنقذين والسياسيين والمهتمين بالاقتصاد التربوي ولقد أولت الكثير من الحكومات اهتماما خاصا من أجل دراسة هذه الظاهرة والبحث عن أسبابها وإيجاد الحلول المناسبة لعلاجها إذ تعد من الآفات التي

تواجه العملية التعليمية ومستقبل الأجيال في معظم المجتمعات لكونها إهدار تربوي لا يقتصر أثره على التلميذ فحسب بل يتعدى ذلك إلى جميع نواحي المجتمع فهي تزيد معدلات الأمية والجهل والبطالة وتضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية للمجتمع والفرد وتزيد الإنكسالية والاعتماد على الغير، كما تفرز للمجتمع ظواهر خطيرة كعمالة الأطفال واستغلالهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المشكلات الاجتماعية كانهراف الأحداث وانتشار السرقات والأعتداء على ممتلكات الآخرين مما يؤدي إلى فساد المجتمع وتسبب مشكلة التسرب ضياعاً وخسارة للتلاميذ أنفسهم لأن هذه المشكلة تترك أثارها السلبية في نفسية التلميذ وتعطل إنتاجيته في المجتمع.

تدفقات التلاميذ (نسب التمدرس)

في الوقت الذي تصل فيه نسبة التمدرس في معظم الدول المتقدمة 100% تطبيقاً لمبدأ تعميم التعليم للجميع فهي تصل في الجزائر إلى 86.5% ((MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE,2010

كما تصل في البلدان النامية إلى 60% من مجموع السكان فوق سن الخامسة عشر، هذا وتتنخفض نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية بصورة أكبر لتصل إلى 53% في الجزائر، في حين نسبة الملحقين بالمدارس الثانوية التقنية تصل إلى 9.6% من مجموع الملحقين بالمدارس الثانوية، في مقابل 23% في البلدان المتقدمة.

أما في مختلف بلدان العالم فنجد نسبة التمدرس تختلف حسب حجم السكان من ذوي الفئات العمرية المختلفة الملحقين بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي، كما نسجل إختلافات كذلك بين التحاق الجنسين ذكور إناث وبين المناطق حضرية وريفية وبين الفئات الاجتماعية ذات الدخل المختلف.

كلفة التعليم:

تطورت النظرة الاقتصادية للتعليم مع تطور النظرة الاجتماعية والاقتصادية للخدمة التعليمية، حيث بدأت بالنظر إلى التعليم كخدمة استهلاكية يجب أن تقدمها الدولة لتحقيق اشباعاً عاجلاً وسريعاً لأفرادها، ثم تطورت تلك النظرة إلى التعليم على أنه استثمار يحقق عائداً اقتصادياً يمكن قياسه، وتمخض الجمع بين الإتجاهين السابقين عن اتجاه ثالث ينظر إلى التعليم بنظرة مزدوجة، كاستهلاك واستثمار في آن واحد، أي أن للتعليم كلفة كما أن له عائداً ولا يمكن تحديد هذه الكلفة وذلك العائد دون التركيز على مدخلات ومخرجات النظام التربوي والعملية التعليمية والتي ترتبطان بدورهما بالكفاءة التعليمية وتعني الحصول على أكبر عائد بأقل جهد ومال وفي أسرع وقت ممكن.

من جهته يمثل مدخل تمويل التعليم مدخلاً بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي، وبدون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزاً عن أداء مهامه الأساسية، أما إذا توافرت له الميزانية المالية الكافية، قلت مشكلاته، وصارت من السهل حلها، ولا شك أن جودة التعليم على وجه العموم يمثل متغيراً تابعاً لقدرة التمويل في كل مجال من مجالات النشاط.

يعد تبدير الأموال اللازمة للوفاء بتمويل التعليم أمراً له أثره الكبير في تنفيذ البرامج المخطط لها، كذلك فإن سوء استخدام الأموال سيؤدي حتماً إلى تغيير في خطط وبرامج التعليم، الأمر الذي يؤثر حتماً إلى جودة التعليم والتي تحتاج غالباً إلى تمويل دائم، مصادره من الحكومي والذاتي، عائد خدمات ومراكز التدريب والبحوث والاستثمارات.

نسجل أن الأنظمة التربوية لها تكلفة وكل نظام تربوي معرض لعوائق طبيعية وسياقية نابغة من الظروف الداخلية للبلد، لذا فإن تقييم تكلفة التعليم ترجع إلى طبيعة هذه الظروف وعلى النظام التربوي أن يتأقلم مع هذا العوائق المالية والراجعة إلى محدودية الموارد العمومية

وجود منافسة ضاغطة بين مختلف الوظائف الجامعية في الدولة. (ALAIN MINGAT).

1.4. أهمية المؤشرات في تطوير مؤسسات التعليم الثانوي

إن التعليم الثانوي هو أهم مراحل النمو عند الإنسان ويمتد من انتهاء مرحلة التعليم المتوسط وينتهي عند مراحل التعليم العالي.

"تعتبر مؤسسة التعليم الثانوي العام المسماة في الجزائر باسم الثانوية (LYCÉE) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري متخصص، تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي وتستغرق مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات تنتهي بحصول التلميذ الناجح على شهادة البكالوريا (BACCALAURÉAT) تؤهل صاحبها للدخول للجامعة (UNIVERSITÉ) حوصلة تعليم عال متخصص بعد توجيه مسبق (محمد بن حمودة، سنة 2006 ص 174) ولغة التعليم الثانوي هي اللغة العربية، في جميع المواد المقررة مع وجوب تعلم لغتين أجنبيتين أخريتين للتمكن من الاتصال بالآخرين والاطلاع على ما لديهم من ثقافات قد تكون مفيدة ويلتحق التلميذ الناجح بالثانوية بعد إنهاء مرحلة التعليم بالمدرسة الأساسية التي تستغرق الدراسة فيها مدة 9 سنوات.

كما تعرف المنظمة العربية للتربية والثقافة التعليم الثانوي بأنه المرحلة الدراسية التي تغطي السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة من التعليم الذي سبق التعليم التعليم العالي، ويلتحق بالمدرسة الثانوية الطلبة من فئات العمر من 15 إلى 19 عاما على الأقل (المنظمة العربية للتربية والثقافة، 1985)

تنص المادة (33) من الأمر (35) المؤرخ في 16-04-1976 والمتعلق بتنظيم التربية والتكوين بالجزائر على أن "التعليم الثانوي معد لاستقبال التلاميذ بعد نهاية التعليم الأساسي على أساس الشروط التي يحددها الوزير المكلف بالتربية... " أمرية أفريل 1976.

الإصلاحات التي مست المنظومة التربوية الجزائرية مست كذلك مؤسسات التعليم الثانوي، إذ يتطلب تنفيذ أي إصلاح للتعليم، بصورة ضرورية، وجود آليات فعالة لمراقبة ومناخعة تقدم السياسات والأفعال والإصلاحات، وللتعرف، وبدرجة أكثر أهمية علي النقاط الإيجابية وتلك التي تحتاج إلي تعديلات. كما توفر هذه الآليات، التي تمثل أنظمة المعلومات التعليمية، مكاسب اجتماعية حتمية حينما يقاس الإنجاز التعليمي بدلالة الكفاءة والفاعلية، وبدلالة الشفافية والعدالة المرغوبة في البرامج التعليمية. تتبين من خلال استعمال مؤشرات التعليم لأهداف مختلفة، أن هذه الأداة يمكنها أن تعطي الكثير لميدان التعليم، إذ أنها تسمح بفهم أحسن وبتصور واضح وتقييم موضوعي للإجراءات التي يمكن اتخاذها، وانطلاقا من أنها تهتم بالخصائص الرئيسية لموضوع دراستها مثلها مثل المؤشرات الاقتصادية، كالتأثير الوطني الخام ومؤشرات الصحة، كنسبة وفيات الأطفال، فان المنتظر من هذه الأداة هو أن تعطي تصورا عن وضعية المنظومة التربوية في مجملها أو جزء منها، أو عنصرا ينتمي إليها ولكي نضمن توافر مدارس جيدة، فمن الضروري تحديد وتقييم وملاحظة جودة المدرسة، ونواتج التعلم، والتجهيزات المدرسية، والدعم الاجتماعي، والعلاقة بين التعليم والإنتاجية الاقتصادية، والعدالة في التعليم.

يهتم صناع السياسة التعليمية بتطوير نظام مؤشرات التعليم الذي يوفر صورة صادقة ودورية لوضعية التعليم في المدارس، والذي يُمكن أن يكون أداة تحكم تمكن صناع القرار من التخطيط وتوفير قاعدة ثابتة لتقييم وتطوير التعليم والمؤسسات التعليمية وبما أننا في صدد دراسة الثانويات يمكننا عرض بعض المؤشرات التي تعتمد في قياس الفعالية في التعليم الثانوي، وهي مؤشرات كمية ونوعية منها نسب التمدد أي تدفقات التلاميذ - عدد

الناجحين من سنة إلى أخرى - عدد الحاصلين على الشهادة - عدد التلاميذ الناجحين في المدة الزمنية العادية للحصول على شهادة - نسب التلاميذ المعيدين-نسب التلاميذ المتخلين على الدراسة دون اكمال المرحلة الدراسية المقررة -نسب النجاح في امتحان البكالوريا عبر الزمن....

هذه المؤشرات لا تكفي وحدها لتفسير الفعالية والجودة في التعليم الثانوي وتستدعي إلى التحليل النوعي للكثير من المؤشرات في هذا المستوى من التعليم، فتوفر معلومات عن السياسة التعليمية المتبعة، الواقع الاجتماعي وتأثيره يعطي نظرة عن مستوى أداء المؤسسة التعليمية.

إن إستعمال نتائج التلاميذ في اختبارات نمطية تقيس مكتسباتهم المعرفية وغير المعرفية تسمح بقياس نوعي لنتائجهم ولها أهمية كبيرة في الكشف عن العناصر المؤثرة في النجاح، إلا أنها صعبة الإنجاز والتطبيق ومكلفة جدا مما يجعل الباحثين يكتفون بعينات صغيرة، وهذا يجعلنا نتردد في تعميمها لاختلاف المدخلات.

يستعمل الباحثون في هذا المجال أيضا النتائج الدراسية لقياس نوعية التحصيل أي مدى توصل التلاميذ إلى مستوى معين من التحكم والامتياز.

استعمال المؤشرات النوعية يساعد على تفسير فعالية ونوعية مؤسسات التعليم الثانوي بدقة لكونه يهتم بملاحظة ظروف التعليم، ظروف العمل في المكتبة، الخدمات الصحية والنفسية المقدمة للتلاميذ، اكتظاظ الصفوف، طاقة استيعاب المؤسسة، الإعتمادات المالية المخصصة للمؤسسة وحساب العلاقة بين الكلفة والفعالية للتمكن من اختيار الأولويات في اتخاذ القرار، كذلك معرفة الكلفة الحدية للتلميذ الواحد، نوعية الاعلام (مدى توفير الكتب والمجلات والوسائل الإعلامية المختلفة) ، نوعية التنظيم والتسيير الإداري والمالي، نوعية المباني والتجهيزات ومدى استعمالها، دراسة نوعية التلاميذ بمعنى المستوى الذي يأتون به من المراحل السابقة).

من خلال ما تقدم يمكننا القول إنه بدون اعتماد المؤشرات في تقييم المؤسسات التعليمية عامة ومؤسسات التعليم الثانوي خاصة لا يمكن الوصول إلى تحقيق أهداف الإصلاحات الواجب القيام بها في كل مرة يستدعي فيها الأمر ذلك، كما يمكننا إجراء مقارنات بين مختلف المؤسسات ومختلف الأنظمة التربوية عبر العالم ومختلف الأفواج في مؤسسة واحدة حتى يتسنى لنا تحديد مستوى أداء المؤسسات ونوعية النتائج التعليمية للوقوف على النقصات والثغرات وتعديلها بغرض التطوير والتحسين. (BENARAB,2007)

الجانب الإحصائي للدراسة

2- اجتهادات وزارة التربية الوطنية في تطوير مؤسسات التعليم الثانوي بالجزائر شهدت المنظومة التربوية في السنوات الأخيرة تغيرات جذرية على مستوى نظامها التربوي، أين سعت وزارة التربية الوطنية بالجزائر إلى تحسين نوعية التعليم ليواكب العصر الحالي الذي يتميز بالتقدم العلمي والتكنولوجي، حيث أعادت النظر في الأهداف التربوية والمناهج، الكتب المدرسية والإدارة وأعداد المعلمين، المديرين وتدريبهم، أي مايسمى بالإصلاح التربوي، ويعد مفهوم الإصلاح التربوي من المفاهيم المستعملة بشكل واسع في الأوساط التربوية حيث يرتبط هذا المفهوم بمفاهيم عديدة منها التجديد والإبتكار والإختراع (محمد علي عاشور، 2004، ص160).

يقول الدكتور أبوبكر بن بوزيد "إن الإصلاح الشامل للمؤسسة التربوية يرمي إلى تشييد نظام تربوي متناسق وناجح قصد تمكين المدرسة الجزائرية من مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل (أبوبكر بن بوزيد، 2006، ص07).

لا تختلف المهام المرسومة للتعليم الثانوي على الرؤى العالمية التي تعتبر الحصول على تعليم ثانوي جيد ومناسب ومرن ومستجيب لحاجات الشباب، قد يعمل على تحضيرهم لمستقبل آمن وأكثر نجاحا. طبعاً إذا كان يركز أكثر على التحليل المنهجي ومهارات حل المسائل المجردة والتفكير النقدي، إضافة إلى محتوى مناسباً عملياً. فهو يعزز تحسين وضع المواطنين الأذكياء والمهنيين لبلوغ مستوى الاقتصاد العالمي وليس فقط الاقتصاد الوطني. أضف إلى ذلك يمكن للتعليم الثانوي أن يكون واسطة لسرعة الانتقال وضرورة متزايدة للحصول على أعمال عالية الجودة (اليونيسكو المكتب الاقليمي للتربية في الدول العربية، 2003، ص5-6)

شرعت وزارة التربية بالجزائر في إصلاحات سنة 2002 بغرض إعادة نظر جذريا في كل جوانب المنظومة التربوية شملت هذه الإصلاحات التعليم مابعد الالزامي ذلك من خلال الاتجاه الذي اعتمده هذه الإصلاحات بغرض أن يحقق التعليم الثانوي غاياته التالية وذلك حسب ما حددته وزارة التربية الوطنية:

- المساهمة في تطوير وتحسين المستوى المعرفي والوعي للمواطنين.
 - المساهمات في تخريج حاملي الشهادات ذوي مستويات معرفية وكفاءات ثقافية معادلة لمستويات ومقاييس دولية.
 - تحضير التلاميذ إلى الحياة في مجتمع ديمقراطي بحيث يعتمدون على أنفسهم مع احترام الآخرين.
 - تطوير وتدعيم قيم الثقافة الوطنية والحضارية العالمية.
 - المساهمة في تطوير البحث على الامتياز لدى التلاميذ.
 - تشجيع تطوير المعارف والكفاءات في مجال العلوم والتكنولوجيا والآداب والفنون والاقتصاد.
 - البحث عن أنماط التنظيم والتسيير الأكثر نجاحا.
- هذا فيما يخص الغايات المأمول تحقيقها من إصلاحات التعليم الثانوي بالجزائر أما الإصلاحات في حد ذاتها فتتص على مايلي:
- تحضير التلاميذ لمتابعة دراسات جامعية ذات مستوى عالي.
 - تطوير المعارف التي تسمح باكتساب المعارف وإدماجها.
 - تطوير القدرة على التحليل والتقويم والحكم على أفكار الغير وحل المشاكل.
 - جعل التلاميذ يتمتعون بالإستقلالية الذاتية في الحكم.
 - دعم روح الإنتماء إلى أمة وحضارة قديمة العهد.
 - تنمية روح المواطنة وحب الوطن وتمتين هذا الإحساس عند التلاميذ.
 - تطوير ودعم القيم الروحية الأصيلة.
 - اكساب المهارات والمواقف الضرورية لتلبية متطلبات الدراسات الجامعية ذات مستوى عالي.
 - تلقين وغرس حب العمل المتقن والبحث عن الدقة والنوعية والإتقان في العمل.
 - تطوير الحس المدني واحترام الممتلكات العمومية والمحيط.
 - تطوير سلوكيات احترام القانون (وزارة التربية الوطنية 2005، ص34-35).

المبادئ الخاصة للتعليم الثانوي العام والتكنولوجي نبغي له أن:

- يستقبل التلاميذ المقبولين من السنة 4 متوسط في نظام تعليمي يبعث على الأمن ويتجنب القطيعة المباشرة مع نظام الدراسة السابق، فيضمن الإستمرارية التربوية والبيداغوجية من خلال الإبقاء على جل المواد التعليمية تقريبا التي كانت تدرّس في المتوسط؛
- يدخل البعد المتعلق بالتدرج في التوجيه نحو مختلف الشعب وذلك باعتماد التوجيه الأولي عقب السنة 4 متوسط، حسب ملامح التلاميذ الذين يتوزعون بصفة طبيعية تقريبا إلى "أدبيين" وإلى "علميين" وهما يبسّر تطبيق توجيه أكثر موضوعية في نهاية الجذعين المشتركين، مع إمكانية تعديل التوجيه الأولي؛
- تمتين وتعميق مكتسبات المرحلة التعليمية القاعدية السابقة وإحداث التجانس فيها مع إرساء قاعدة من الثقافة العامة مبنية على المعارف والكفاءات التي يمكن توظيفها في عمليات التعلم المقبلة واختيار المسارات الأكاديمية والمهنية الضرورية للتكوين على المواطنة.

الأهداف العامة للتعليم الثانوي العام والتكنولوجي

- يمكن تصنيفها في أربعة أصناف:
أهداف ذات صلة بالتربية العامة:
إيقاظ الشخصية: حب الاطلاع، الفكر النقدي، الإبداع، الاستقلالية
جانب التنشئة الاجتماعية: التعاون، التواصل
اكتساب المعارف: ثقافة عامة ومعارف أساسية مدمجة بشكل متين ويمكن توظيفها من أجل "التعلم بغرض التعلم" مع تحاشي الجانب الموسوعي.

أهداف منهجية:

- الطرائق العامة للعمل: العمل الشخصي، ضمن جماعة، التحقيق، المشروع، التوثيق،
- الطرائق التي تساعد على المهارة والفهم،
- الطرائق الخاصة بالمواد التعليمية، بالأخص تلك المتعلقة بالفكر العلمي.

أهداف التحكم في مختلف الوسائل التعبيرية:

- التحكم في اللغة الوطنية
- معرفة لغتين أجنبيتين على الأقل والتحكم فيهما
- التعبير الفني والمعلوماتي
- التعبير الخاص بالرياضيات.

أهداف التكوين العلمي والتكنولوجي:

- تنمية حب الاطلاع والاستقصاء العلمي وروح الإبداع والمبادرة
- فهم الطرائق العلمية
- إعتدالمقاربات التجريبية لاختبار الفرضيات
- استعمال تعبير بسيط ووجيز لشرح وتقييم الوقائع.

إن أي عمل إصلاحي في أي منظومة كانت يتطلب الكثير من الجهد والتكلفة. الكثير من الدراسات انتقدت الإصلاحات المجسدة في المنظومة التربوية الجزائرية بسبب تغييب مستوى القاعدة العريضة في اتخاذ القرار أثناء تجسيد أي مشروع تربوي كان، سواء في التعليم الإلزامي أو في التعليم الثانوي. لكن لا ننفي وجود اجتهادات ومحاولات قامت بها وزارة التربية الوطنية من أجل تطوير التعليم خاصة التعليم الثانوي

إن تقييم نتائج الإصلاحات في منظومة التعليم الثانوي يعتمد على دراسات معمقة في الميدان لكن هذا لا يمنع من قراءة في بعض المشاريع والمؤشرات التي يمكن أن تعطينا فكرة عن تطوير مؤسسات التعليم الثانوي واهتمام الدولة به، وفي عرضنا لأهم المشاريع والمؤشرات لا نراعي التسلسل الزمني.

2-1- تطور نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي:

الجدول التالي يبين نسب الالتحاق بالمدارس بالنسبة للأطفال مابين (06 و15 سنة) بالجزائر مابين سنتي 1996 و2011.
الجدول رقم (04): يوضح نسب الالتحاق بالمدارس بالنسبة للأطفال مابين 06 و15 سنة بالجزائر.

2013-2012	2011/2010	2002/2001	2000/1999	1999/1998	1998/1997	1997/1996	
-	%95.4	%92.5	%89.02	%90.46	%91.12	%91.98	ذكور
-	%93.12	%85.5	%83.87	%84.31	%84.12	%83.48	إناث
%95.68	%94.26	%89	%86.50	%87.45	%87.69	%87.82	المجموع

المصدر: وزارة التربية الوطنية، 2010.

إن قراءة متأنية في الجدول أعلاه قد تعطينا فكرة عن تطور نسب التمدرس بالنسبة للأطفال ما بين سن 06 و15 سنة مع العلم أن الأطفال في سن 15 هم تلاميذ في التعليم الثانوي. نسجل من خلال الجدول أن هناك تطور واضح في نسب التلاميذ المسجلين بالجزائر من سنة 1996 إلى غاية 2011، ونلاحظ ارتفاع عدد المسجلين عند الذكور أكثر من الإناث حيث تتراوح نسب الذكور المسجلين من سنة 1996 إلى غاية 2011 مابين 91.91% و98.95%. 40% وانخفضت النسبة سنة 2000 بينما تسجل الإناث نسبة أقل من الذكور في هذا السن وذلك لعدة اعتبارات تتعلق بالجانب الإحصائي لأن العدد الإجمالي للأطفال الذكور في سن التمدرس في الجزائر أكثر من العدد الإجمالي للإناث في سن التمدرس باعتبار نسبة التمدرس تحسب من خلال العلاقة بين عدد الأطفال في سن التمدرس والأطفال المتمدرسين فعلا.

منذ سنة 1996 إلى غاية 2000 تراوحت نسبة الإناث المتمدرسات مابين 83.83% و93.12%.

أما إجمالاً فنلاحظ أن نسب التمدرس تراوحت مابين 87.87% و94.94%، الإحصائيات المتعلقة بسنتي 2012-2013 لم تتوفر لدينا مفصلة ذكور-إناث.

نستنتج أن اهتمام الدولة بتمدرس التلاميذ يعتبر مؤشر إيجابي يوحى باجتهادات وزارة التربية الوطنية في تعميم التعليم وتحقيق مبدأ العدالة والإنصاف بين الذكور والإناث، فالمنظومة التربوية تعتبر ناجحة إذا تمكنت من التوصل إلى تحقيق مبدأ الإنصاف بتقليص فوارق أوجدها ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية خارجة عن إرادة التلميذ.

أما تفصيلاً في مستويات الدراسة فنجد نسب تمدرس التلاميذ كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (05) : يبين نسب تمدرس التلاميذ في كل الأطوار التعليمية.

السنوات	الابتدائي	%	المتوسط	%	الثانوي	%	الجامعي	%
62 - 63	777.636	36.77	39.790	28.68	5323	26.93	-	-
72 - 73	2.206.893	38.74	272.345	31.40	53.799	26.70	-	-
80 - 81	3.062.000	-	730.000	-	183.000	-	-	-
82 - 83	3.241.924	42.41	1.001.420	40.80	279.299	38.84	90.145	32.90

-	-	-	754.000	-	1.408.000	-	4.028.000	90-91
39.50	243.397	47.92	747.152	42.96	1.558.046	45.34	4.346.365	93 -92
-	287.430	45.90	82.059	44.06	1.651.51	45.86	4.548.825	95 - 94
-	-	-	975.800	-	2.015.000	-	4.720.000	2000-2001
-	-	-	1.249.914	-	2.899.374	-	3.846.817	2012-2013

المصدر: إنجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة، (وزارة التربية الوطنية، 2013)

نسجل في المرحلة الابتدائية تطور ملحوظ في النسب قدر ب 36.77% خلال سنة 1962 إلى غاية 45.86% خلال سنة 1995. في مستوى التعليم المتوسط تطورت نسب تدرس التلاميذ من سنة 1962 إلى 1995 من 28.68% إلى غاية 44.44%. أما في مستوى التعليم الثانوي قدر تطور عدد التلاميذ المتمدرسين من 26.93% إلى غاية 45.90% سنة 1995. أما في التعليم العالي فلم تتوفر لدينا جميع النتائج.

الدراسات حول عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس سنة 1998 توصلت إلى أن عدد المتمدرسين بمعنى كل فئات المتكويين في المؤسسات التربوية الجزائرية الابتدائية أو الجامعة قدر ب: سبعة ملايين ونصف أي ¼ المجتمع بين الأساسي والثانوي وما يقارب نصف مليون طالب جامعي، تتوزع فئتي الأساسي والثانوي على 200.000 مؤسسة يشرف عليها 477.000 أستاذ ومدرس آنذاك، يمثلون 48% من الوظيف العمومي وبتخصيص مالي ترتفع نسبته تقريبا كل سنة بعدما كان 322 مليون دينار جزائري (1963) أي 11.08% من ميزانية الدولة، ليصل إلى 111 مليار دينار سنة 1997، أي 17.39% أما في سنة 1998 فتضاعف هذا العدد ليصل إلى 124 مليار/أي 26% من الدخل الوطني الخام كما أن كلفة التلميذ الواحد ترتفع بصفة مستمرة من سنة إلى أخرى وذلك في المستويات الثلاثة معا حيث انتقلت من 23 ألف دينار سنة 2004 إلى ما يقارب 30 ألف دينار جزائري في سنة 2007، وارتبط هذا الارتفاع بزيادة الاعتمادات المالية المستهلكة الخاصة بالمستخدمين من 157 مليار إلى 216 مليار.

كما يلاحظ من جهة أخرى انخفاض مستمر لعدد التلاميذ، إلا أن عدد المعلمين والأساتذة كان في ارتفاع مستمر خلال الفترة 2004-2007 من 339905 إلى 345746 مدرسا، وبحساب نسبة التأطير البيداغوجي أي عدد التلاميذ للمدرس الواحد نجدها تقدر ب: 21/1 في 2004 وب: 22/1 في 2007. وتنقصنا هنا المعطيات الخاصة بعدد المستخدمين غير المدرسين لحساب نسبة التأطير الإداري، وبالتالي تقدير كلفة التلميذ نسبة للاعتمادات المستهلكة الخاصة بالمستخدمين.

أما فيما يخص نسبة تدرس الإناث في التعليم الثانوي منذ الاستقلال يوضحها الجدول التالي: الجدول رقم (06) يوضح نسب تدرس الإناث في الجزائر.

السنوات	62-63	99-2000	2008-2007	2008-2009	2009-2010	2011-2012
التعليم الثانوي	22%	56.02%	58.56%	57.94%	58.25%	57.56%

المصدر: إنجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة، (وزارة التربية الوطنية، 2013)

نلاحظ من خلال الجدول نسبة مشاركة معتبرة للإناث في التعليم الثانوي منذ الإستقلال وهذا دليل على اهتمام الدولة بتدريس البنات وتحقيق مبدأ الإنصاف بين الذكور والإناث.

لم تتوقف إجهادات وزارة التربية الوطنية في تطوير التعليم الثانوي على هذا الحد بل اهتمت بتحقيق نتائج معتبرة على مستوى إلحاق التلاميذ بالسنة الأولى ثانوي والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (07): يوضح نسب الانتقال إلى السنة الأولى ثانوي.

السنوات	نسب الانتقال إلى 1 ثانوي
1963	57.1%
2000	48.9%
2004	47.3%
2012	79.1%

المصدر: إنجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة، (وزارة التربية الوطنية، 2013) نسجل من خلال الجدول تطور واضح في نسب انتقال التلاميذ إلى السنة الأولى ثانوي حيث قدر عدد التلاميذ المنتقلين إلى السنة الأولى ثانوي سنة 1963 ب: 57.1% وتقهقر العدد سنة 2000 و2004 إلى 48.9% و3.47% على التوالي بينما في سنة 2012 سجل نسبة قدرت ب: 79.1%. هذا بالنسبة لنسب الإلتحاق والانتقال في التعليم الثانوي، فماذا ياترى عن اهتمام الدولة بالبنى التحتية للثانويات؟

2-2 التوسع في إنجاز البنى التحتية للثانويات:

متلما اهتمت الدولة بالجزائر بالتوسع الكمي للتلاميذ اهتمت كذلك بالتوسع في المباني المدرسية منذ 1962 حيث جعلت من بين أولوياتها بناء المدارس والمتوسطات والثانويات لتغطية العجز الملاحظ وتحسين نوعية التعليم، كذلك من أجل ضمان تعليم منصف للجميع وتقليص الفوارق الاجتماعية.

سنة 2014 البنى التحتية تكونت من 18248 مدرسة ابتدائية و5185 متوسطة و2065 ثانوية، وإلى غاية اليوم الاجتهادات فيما يخص التوسع في البنى التحتية لا تزال مستمرة خاصة في المناطق التي يتوفر بها الطلب بكثرة كالمناطق المحرومة في الجنوب والجدول التالي يوضح مدى اهتمام الدولة بإنجاز البنى التحتية للثانويات.

الجدول رقم (08): يوضح عدد البنى التحتية للثانويات بمتغير السنوات.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الثانويات	1218	1259	1289	1330	1381	1423	1473	1538	1591	1658	1745	1813	1870	1956	2065

المصدر: وزارة التربية الوطنية ، الدليل الإحصائي 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن التطور في إنجاز مباني الثانويات عبر الزمن قد سجل تطور واضح منذ سنة 2000 إلى غاية 2014. حيث أن الفارق بين سنة وأخرى قد يتجاوز 41 مؤسسة أحيانا كما هو الحال ما بين 2000 و2001 وسنة 2003 و2004. وقد يتجاوز هذا العدد إلى 57 مؤسسة كما هو الحال في سنة 2012 و2011. نستنتج أن اهتمام الدولة ببناء الثانويات أخذ منحى متصاعدا ومتسارعا بعد العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر.

3-2- تطور كمي ونوعي لنتائج البكالوريا عبر الزمن:

يعتبر امتحان شهادة البكالوريا في الجزائر أحد مؤشرات نجاعة النظام التربوي لأنه يكون مخرج لمسار دراسي دام عدة سنوات، سخرت الدولة خلالها كفاءات ووسائل وموارد مادية وبشرية، ولقياس ومعرفة مدى فعالية هذه الموارد يأتي تحليل نتائج شهادة البكالوريا كمخرجات للمنظومة التربوية التي يمكن من خلالها الوقوف على جوانب القوة لتدعيمها، وجوانب الضعف والخلل لمعالجتها وتصحيحها لأن الحصول على شهادة نهاية التعليم الثانوي بنجاح يعتبر المعيار التي تتخذه المنظمات الدولية للحكم على نجاح المنظومات التربوية حتى ولو كان المعيار في الحصول على هذه الشهادة يختلف من دولة إلى أخرى. الجدول رقم: (09) يبين تطور عدد الناجحين في شهادة البكالوريا عبر الزمن.

السنوات	عدد الناجحين
من 1962 إلى 1969	16483
من 1970 إلى 1979	93221
من 1980 إلى 1989	322044
من 1990 إلى 1999	694563
من 2000 إلى 2009	1558586
من 2010 إلى 2017	2074261

المصدر: من إنجاز الباحثين بناء على معطيات وزارة التربية الوطنية 2013

يتضح من خلال الجدول أن عدد الناجحين في البكالوريا تطور عبر الزمن لاسيما خلال سنوات الإصلاح.
















حيث سجلت قفزات نوعية خلال كل 10 سنوات تقريبا وذلك يرجع للجهود المبذولة من قبل وزارة التربية الوطنية بالجزائر في مجال التكفل بالتلاميذ المترشحين لاجتياز امتحان شهادة البكالوريا وتجلت الجهود خصوصا في الجانبين الكمي والنوعي، وانعكس ذلك بشكل واضح على الأداء المقدم على المستويات المحلية من خلال النتائج المحققة من قبل عديد المؤسسات التربوية رغم وجود الفوارق وما يتبعها من نوعية التكفل البيداغوجي. وتطور النتائج بالإيجاب حسب السنوات الدراسية يؤكد هذا الأساس المثبت لهذه المقاربة (مؤشرات المشاركة، مؤشرات الفاعلية والنوعية).

يظهر التطور التاريخي لعدد الناجحين في شهادة البكالوريا منذ الإستقلال، ارتفاعا متزايدا يرجع إلى عدة عوامل منها: النمو الديمغرافي المتزايد، مجانية التعليم، مبدأ تكافؤ الفرص. إضافة إلى الإمكانيات المسخرة بعد سريان مشروع إصلاح المنظومة التربوية بما في ذلك التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.

سجل أكبر عدد من الناجحين في الفترة بين سنوات 2000 و2009 وهي مرحلة التحضير والتطبيق والمتابعة لإصلاح المنظومة التربوية. وإذا رجعنا إلى نسب النجاح في امتحان البكالوريا على المستوى الوطني منذ 2002 نسجل نسب متفاوتة وغير مستقرة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم: (10) يبين نسب النجاح في البكالوريا منذ 2002 إلى غاية 2017

نسبة النجاح	السنة
	↑

34,46%		2002
32,92%		2003
29,55%	 	2004
42,52%		2005
37,29%	 	2006
51,15%		2007
53,29%		2008
53,19%		2009
61,23%		2010
62,45%	 	2011
58,84%		2012
44,78%		2013
%01 .45		2014
%36 .51	 	2015
%49. 79		2016
%07 .56		2017

المصدر: من
إنجاز
الباحثة بناءا
على
معطيات

وزارة التربية الوطنية.

نسجل من خلال الجدول السابق أن النسبة الوطنية للنجاح في البكالوريا غير مستقرة ففي سنة 2002 سجلت نسبة 46.34% ثم سجلت النسب تفهقر خلال السنتين الموالتين إلى غاية 29.55% ثم 42.52% سنة 2005 و37.29% سنة 2006. ابتداء من سنة 2007 إلى غاية 2010 أخذت النسبة في الارتفاع تدريجيا حيث تراوحت من 51,15% إلى غاية 61.23% وبلغت ذروتها سنة 2011 حيث قدرت ب: 62.45%. من سنة 2012 إلى غاية 2017 نسجل تذبذب في نسب النجاح حيث تراوحت بين 44.78% إلى غاية 58.84% هذا فيما يتعلق بنتائج البكالوريا من الناحية الكمية أما من الناحية النوعية فقد سجلنا نتائج أخرى إن البحث عن النوعية في نتائج البكالوريا تعبر معيار لجودة التعليم ومؤشر للفعالية النظام التربوي فقد وضعته المنظومة التربوية الجزائرية من بين أولوياتها في النتائج. إن قراءة متأنية في الجدول الموالي تبين نوعية وجودة النتائج المتحصل عليها في البكالوريا منذ 1994 إلى غاية 2014. الجدول رقم: (11) يوضح نوعية نتائج البكالوريا منذ 1994 إلى غاية 2014

نوع التقدير	ممتاز	جيد جدا	جيد	قريب من الجيد	المجموع	السنوات
	0	7	366	4088	4461	1994
	0	20	434	4172	4626	1995
	0	46	841	8146	9033	1996
	0	48	1053	9115	10216	1997
	0	56	1198	9595	10849	1998
	0	42	1221	13221	14484	1999
	0	54	1239	14855	16148	2000
	0	94	2211	23553	25858	2001

23116	21324	1740	52	0	2002
19493	18072	1376	45	0	2003
42623	40318	2259	46	0	2004
30502	27949	2458	95	0	2005
48065	44046	3795	224	0	2006
67594	61604	5754	236	0	2007
76990	64284	11597	1106	3	2008
26317	24553	1729	35	0	2009
98044	68463	24305	5227	49	2010
103555	71693	26394	5404	64	2011
88761	63994	20327	4377	63	2012
51023	39883	9921	1214	5	2013
67327	49253	15330	2710	34	2014

المصدر: من إنجاز الباحثة بناء على معطيات وزارة التربية الوطنية.

يتبين من خلال الجدول تطور نوعية النتائج المتحصل عليها في البكالوريا عبر الزمن بالجزائر فمن سنة 1994 حتى سنة 2005 لم تسجل أي حالة من التلاميذ الذين تحصلوا على تقدير امتياز بالإضافة إلى عدد يتراوح ما بين 07 و95 الذين تحصلوا على تقدير جيد جدا وبقية عدد الناجحين كانت تقديراتهم في النجاح بين جيد وقريب من الجيد. في سنة 2006 و2007 ارتفع عدد التلاميذ الذين تحصلوا على البكالوريا بتقدير جيد جدا حيث قدر العدد ب: 244 و236

في سنة 2008 كان عدد التلاميذ الذين تحصلوا على بكالوريا ذات تقدير في ارتفاع بشكل ملحوظ حيث نسجل 03 تلاميذ على المستوى الوطني تحصلوا على تقدير ممتاز في البكالوريا وعدد كبير من التلاميذ قدر ب:1106 تحصلوا على بكالوريا بتقدير جيد جدا 11597 تلميذ تحصلوا على تقدير جيد

في سنة 2009 انخفضت نتائج البكالوريا من حيث النوعية بشكل واضح وقد يرجع السبب حسب دراسات وزارة التربية الوطنية إلى أن آخر دفعة في النظام القديم اجتازت البكالوريا هذه السنة. (وزارة التربية الوطنية – دراسة نتائج البكالوريا على المستوى الوطني خلال ثلاث سنوات الأخيرة، 2010).

إبتداء من سنة 2010 إلى غاية 2012 قفزت نوعية نتائج البكالوريا بشكل ملحوظ حيث سجل عدد التلاميذ الذين تحصلوا على تقدير ممتاز ما بين 49 و64 تلميذ. وعدد التلاميذ الذين تحصلوا على بكالوريا بتقدير جيد جدا تراوح ما بين 4377 و5404

وفي سنة 2013 قدر عدد التلاميذ الممتازين ب 05 والتلاميذ ذوي التقدير الجيد جدا 1214

وفي سنة 2014 قفز عدد الممتازين إلى: 34 وتقدير جيد جدا: 2710

اهتمت وزارة التربية الوطنية بالتحليل النوعي لنتائج البكالوريا حتى تستطيع تحديد نوعية مخرجات المنظومة التربوية، ومدى أثر الإنفاق على التعليم في تحسين نوعية النتائج هذا من جهة، من جهة أخرى سمح التحليل النوعي للنتائج من خلق دافع للاهتمام بفئة التلاميذ الموهوبين وإعطائهم رعاية خاصة.

4-2- الاهتمام بنخبة المتعلمين محاولة للارتقاء إلى مصف الدول المتقدمة - ثانويات الامتياز-

سعت المنظومة التربوية جاهدة للارتقاء إلى مصف الدول المتقدمة، فاهتمت بالمتعلمين الموهوبين الذين يثبتون قدرات ومهارات غير عادية، لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص من جهة ولاستثمار هذه المواهب في التطور والتنمية الوطنية من جهة أخرى، وذلك تطبيقاً لأمرية 16 أفريل 1976 المتضمنة تنظيم التربية والتكوين وكذا المرسوم 72/76 المتعلق بتسيير التعليم الثانوي شهدت السنة الدراسية 92/91 فتح أقسام خاصة في مستوى السنة الأولى من التعليم الثانوي على مستوى منطقة الوسط (ثانوية حسبية بن بوعلي)

على مستوى منطقة الغرب (ثانوية العقيد لطفي)، وعلى مستوى منطقة الشرق (ثانوية الحرية)، استقبلت هذه الثانويات أحسن التلاميذ المنتقلين من السنة التاسعة متوسط، والمتحصلين على نتائج جيدة في شهادة التعليم الأساسي، وفي مسابقة القبول في هذه الثانويات وذلك تطبيقاً للمنشور الوزاري الخاص بفتح ثانويات الامتياز (وزارة التربية الوطنية، 1991)، لكن سرعان ما توقفت هذه التجربة في نهاية السنة الدراسية 94/93، بالرغم من أن النتائج المتحصل عليها دورة جوان 1994 بلغت نسبة 100%.

في سبتمبر أعيدت التجربة بإنشاء شعب الامتياز في السنة الثانية من التعليم الثانوي في مادتي الرياضيات والفلسفة، وهي تجربة أولى في عهد الإصلاحات الشاملة، والتي كانت نتائج البكالوريا فيها مرضية جداً.

إبتداء من السنة الدراسية 2005-2006، تم فتح ست مؤسسات للتعليم الثانوي من نمط ثانويات الامتياز وذلك على غرار الدول المتقدمة، التي وضعت جهاز خاص مكلف بالتكفل التام بالتلاميذ المتفوقين.

تطبق هذه المؤسسات البرامج الرسمية لوزارة التربية الوطنية، إضافة إلى مضامين أخرى معمقة وثرية تقدم بأساليب بيداغوجية تهدف إلى احترام وتيرة التحصيل التعليمي لدى

هؤلاء المتفوقين، وتطوير إستراتيجيتهم في العمل وتنمية قدرتهم على التكوين الذاتي (أبوبكر بن بوزيد، 2009).

يتم انتقاء هؤلاء التلاميذ وفق مجموعة من المقاييس والمعايير البيداغوجية الصارمة ذات علاقة بمسارهم الدراسي ككل وبنائجهم وقدراتهم حيث تتم عن طريق انتقاء التلاميذ الأوائل على مستوى كل متوسطة ثم بعد ذلك إجراء مسابقة على المستوى الوطني، وعلى هذا المنوال أخذت الفكرة مسارها وتواصل التفكير لتعميق الموضوع وإثرائه، ولتنفيذ المشروع تم تهيئة وإعداد مخطط إداري يحدد مختلف العمليات المطلوب القيام بها من قبل كل القطاعات المعنية.

وبذلك تكون مرحلة التعليم الثانوي قد عرفت العديد من التطورات الكمية والنوعية كما عرفت اهتمام خاص بها من طرف المنظومة التربوية الجزائرية نتيجة لتزايد الطلب الاجتماعي على هذه المرحلة المهمة كما اهتمت الدولة الجزائرية عامة والمنظومة التربوية خاصة بالإتفاق على التعليم الثانوي ويتضح ذلك فيمايلي:

2-5- جودة الإتفاق على التعليم من أولويات الدولة في تطوير التعليم الثانوي

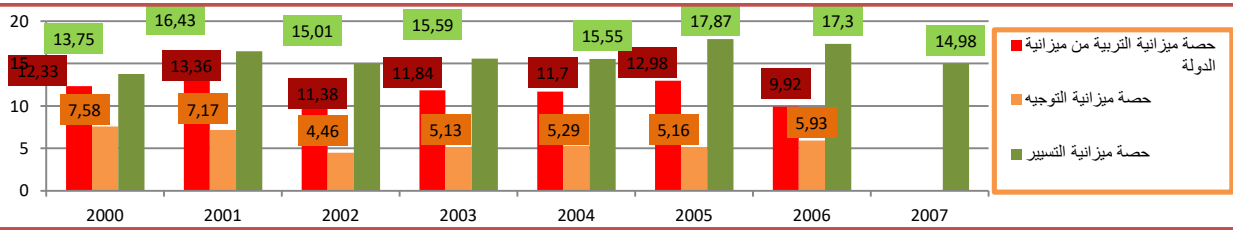
شكل التعليم أولوية من أولويات السياسة التنموية الشاملة التي أنتهجتها الدولة الجزائرية منذ الإستقلال، فالنصوص الأساسية المرجعية جعلت دوما من التعليم العنصر الأساسي لكل تغيير اقتصادي واجتماعي.

وضع الأمر رقم 35-76 المؤرخ في 16 أفريل 76 المتضمن تنظيم التربية والتكوين المعالم والأسس التشريعية للنظام التربوي وشكل الإطار التشريعي لسياسة تربوية ارتكزت على مبادئ أساسية من أهمها مجانية التعليم من خلال المادة الرابعة المرتكزة على تعميم التعليم وفتح أبواب التكوين أمام جميع المواطنين، كما تضمن القانون التوجيهي في المادة السابعة له ضمان الحق في التعليم من خلال مجانيته في جميع المستويات التعليمية وإلزاميته من خلال المادة الخامسة منه.

كما أكد القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 على الطابع الإلزامي والمجاني والديمقراطي للتعليم من خلال المادة 10 التي تضمن فيها الدولة الحق في التعليم لكل جزائرية وجزائري دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي، والمادة 11 يتجسد فيها الحق في التعليم بتعميم التعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص فيما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي، أما المادة 12 فمضمونها أن التعليم إجباري لجميع الفتيات والفتيان البالغين من العمر 06 سنوات إلى غاية 16 سنة كاملة

نلاحظ من خلال قوانين التربية في الجزائر أن التعليم الثانوي مجاني لصالح جميع الأطفال دون استثناء في المؤسسات التعليمية العمومية، في هذا الإطار يجدر بنا التنويه إلى الجهود النسبية والمطلقة التي تبذلها الدولة في الإتفاق على التعليم عامة والتعليم الثانوي خاصة حيث اهتمت الدولة الجزائرية بالتعليم فأعطته الأولوية في تخصيص ميزانية معتبرة تفوق ميزانية القطاعات الأخرى كالصحة والخدمات العمومية وهذا ما أثبتته الكثير من الدراسات حول الموضوع حيث رتبت ميزانية التعليم في الرتبة الثانية بعد ميزانية وزارة الدفاع الوطني. والمنحنى البياني التالي يوضح الحصة المخصصة لميزانية وزارة التربية الوطنية من ميزانية الدولة في الجزائر.

الشكل رقم (08) يوضح الحصة المخصصة لميزانية وزارة التربية الوطنية من ميزانية الدولة في الجزائر



من إنجاز الباحثة على ضوء معطيات البنك العالمي، أفريل 2007، ص143. يتضح جليا من المدرج البياني أن الحصة المخصصة لقطاع التربية من ميزانية الدولة معتبرة حيث قدرت سنة 2000 ب: 12.33% ثم ارتفعت النسبة إلى 36.13% لكن نسجل إنخفاض في حصة ميزانية وزارة التربية من ميزانية الدولة ما بين سنة 2001-2004، حيث انخفضت من 36.13% إلى 7.11% وعرفت هذه الحصة انخفاضا أيضا سنة 2006 إذ قدرت حصة الميزانية وزارة التربية الوطنية من ميزانية الدولة ب: 9.92% وحسب ما استخلصته الدراسات القائمة أن هناك قطاعات أخرى ضاغطة جعلت الدولة تعدل من الميزانية المخصصة لقطاع التربية من الميزانية العامة للدولة في العديد من المرات.

وتفصيلا في طريقة توزيع هذه الميزانية على مختلف البنود في قطاع التربية نجد أن الدولة أعطت الأولوية لبند التسيير مقارنة ببند التجهيز وذلك باعتبار تسيير المؤسسات التربوية يتطلب أموال كبيرة مقارنة بتجهيزها وذلك لدخول عدة اعتبارات مفسرة لضرورة الاهتمام بهذا البند كالميزانية المخصصة للإنفاق السنوي للمؤسسات التربوية والمؤسسات تحت وصاية وزارة التربية الوطنية من حيث الأجور والمصاريف الخاصة بالصيانة والمساهمة في النشاطات الاجتماعية والمكافآت والتعويضات...

حيث قدرت ميزانية التسيير سنة 2000 ب: 75.13% وأخذت في الارتفاع السنوات الموالية حيث وصلت حتى 87.17% سنة 2005.

في المقابل سجل في المدرج التكراري أن حصة ميزانية التجهيز والتي تهتم بالتهيئة والبناء وبالتجهيز (كبناء المدارس وشراء المستلزمات لهذه المدارس) من ميزانية التجهيز للدولة قدرت ب: 7.58% سنة 2000 و17.7% سنة 2001 وأخذت الميزانية في التدهور حيث سجلت سنة 2002 ب: 4.46% وقدرت ب: 5.93% في سنة 2006.

2-6 نظرة استشرافية لتطوير التعليم الثانوي بالجزائر:

لم تتوقف إجهادات وزارة التربية الوطنية في الجزائر في ماتم ذكره من مؤشرات ومشاريع حققت بها الدولة الجزائرية قيمة مضافة في التعليم، إلا أن هذه الاجتهادات كانت في بعض الأحيان ارتجالية لم يخطط لها تخطيطا محكما مسنودا إلى أحكام منبثقة من الميدان وهذا ما جعل هذه المشاريع في أغلب الأحيان صعبة التحقيق مصيرها التوقف في الإنجاز. لكن دائما وفي إطار التخطيط في مجال التعليم كانت لوزارة التربية نظرة إستشرافية في وضع لوحة تحكم مشكّلة من مجموعة مؤشرات على مستوى التعليم الثانوي تمكن الوزارة من إلقاء نظرة مستقبلية لكيفية تسيير التعليم الثانوي على المدى البعيد إلى غاية 2020 وممكن أبعد من ذلك فإن وزارة التربية الوطنية لديها نظرة عن وضعية تدفقات التلاميذ، الانتقال والإعادة والتسرب تمكنها من التحكم أكثر في طريقة تسيير القطاع وتوقع عدد الهياكل والتجهيزات الممكن تخصيصها له والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (15) يوضح توقعات وزارة التربية الوطنية لنسب النجاح والإعادة والتسرب إلى غاية 2020

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020

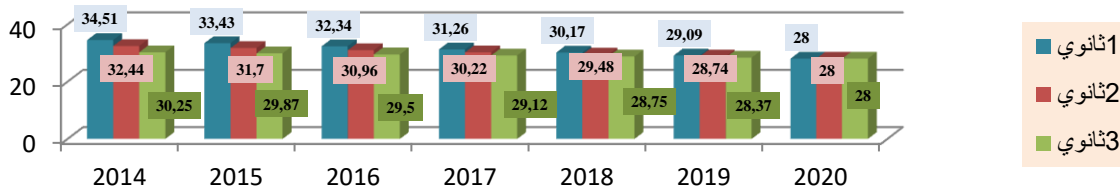
85,00%	83,47%	81,93%	80,40%	78,86%	77,33%	75,79%	1 ثانوي	نسبة النجاح
85,00%	85,21%	85,42%	85,63%	85,84%	86,05%	86,26%	2 ثانوي	
70,00%	67,05%	64,10%	61,15%	58,19%	55,24%	52,29%	3 ثانوي	
10,00%	11,01%	12,01%	13,02%	14,03%	15,03%	16,04%	1 ثانوي	نسبة الإعادة
6,53%	7,11%	7,69%	8,27%	8,84%	9,42%	10,00%	2 ثانوي	
20,00%	20,31%	20,61%	20,92%	21,23%	21,53%	21,84%	3 ثانوي	
5,00%	5,53%	6,06%	6,59%	7,11%	7,64%	8,17%	1 ثانوي	نسبة التسرب
5,00%	5,37%	5,74%	6,10%	6,47%	6,84%	7,21%	2 ثانوي	
10,00%	12,65%	15,29%	17,94%	20,58%	23,23%	25,87%	3 ثانوي	

المصدر من إنجاز الباحثة بناء على معطيات وزارة التربية الوطنية 2014

يتبين من الجدول أن وزارة التربية الوطنية في إطار التخطيط للتربية تتوقع أن تكون نسب النجاح في السنة الأولى ثانوي مثلا خلال 2018 و2019 و2020 تتراوح ما بين 40% و47.83% و85% على التوالي. بينما نسب الإعادة فالتوقعات ترواح ما بين 1.12% و10,00% إلى غاية 2020. فيما يخص التسرب المدرسي فالتوقعات تصل إلى غاية 5% في 2020. بالنسبة لتوقعات وزارة التربية الوطنية فيما يخص نسب النجاح في السنة الثانية ثانوي نجدها تستشرف أن تصل إلى 85,00% في سنة 2020، ونسبة الإعادة تتوقع الوزارة أن تصل إلى 6.53% في 2020. فيما يخص نسب التسرب في هذا المستوى من 7.21% تتوقع الوزارة أن تحقق 00.5%. فيما يتعلق بنتائج البكالوريا نرى أن هناك توقع لتحقيق نسبة 70,00% في 2020 ومنه أن تنخفض نسب الإعادة إلى 20% ونسب التسرب إلى 10%. بالنسبة للجانب التنظيمي للمؤسسات (حجم الفوج، نسبة التأطير، نسبة شغل الحجرات) فكانت نتائج الاستشرف كالتالي:

الشكل رقم: (13) يوضح توقعات حجم الفوج التربوي إلى غاية 2020.

منحنى بياني يوضح حجم الفوج التربوي الى غاية 2020



المصدر من إنجاز الباحثين بناء على معطيات وزارة التربية الوطنية 2014 حسب ما جاء في المدرج البياني تتوقع وزارة التربية الوطنية أن يكون حجم الفوج التربوي في سنة 2020 بمعدل 28 تلميذ في القسم في جميع المستويات. أما فيما يخص معدل تأطير الفوج فكانت التوقعات كالتالي:
الجدول رقم 16 يوضح توقعات معدل التأطير إلى غاية 2020

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة التأطير	7.16	14,91	14,75	13,53	12,97	12,72	12,99	13,47

المصدر من إنجاز الباحثة بناء على معطيات وزارة التربية الوطنية 2014 إلى غاية 2020 تصل نسبة التأطير إلى 7.13. 4 يعني تقريبا بمعدل 14 تلميذ للأستاذ الواحد. أما بالنسبة لشغل حجرات الدرس فتكون كالتالي:
الجدول رقم (17) يوضح توقعات نسبة شغل حجرات الدرس.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة شغل الحجرات	28,79%	28,99%	29,19%	29,39%	29,60%	29,80%	30,00%

المصدر من إنجاز الباحثة بناء على معطيات وزارة التربية الوطنية 2014

توقعات شغل حجرات الدرس إلى غاية 2020 تصل إلى غاية 30.00%

النتائج المتوصل إليها:

سمحت لنا اجتهادات الدولة الجزائرية الممثلة في وزارة التربية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي بالوقوف على اخفاقات المنظومة التربوية في اعتماد مشاريع أجنبية غير مكيفة مع خصائص المتعلم في الجزائر وطبيعة تكوين المعلم لكن هذا لا ينفى وجود نجاحات سجلتها الدولة في سد بعض الثغرات المسجلة في التعليم الثانوي. الاجتهادات التي قامت بها وزارة التربية كانت في بعض الأحيان ارتجالية لم يخطط لها تخطيطا محكما مسنوداً إلى أحكام منبثقة من الميدان وهذا ما جعل هذه المشاريع في أغلب الأحيان صعبة التحقيق مصيرها التوقف في الإنجاز.

حاولت وزارة التربية الوطنية الاهتمام بالتعليم الثانوي بالجزائر باعتماد مؤشرات التربية كلوحة تحكم في التخطيط والتقييم والتطوير لتقضي مدى سلامة المنظومة التربوية بالجزائر وترقب ما يحدث بداخلها عن كثب خاصة في مستوى التعليم الثانوي وبالتالي تطويرها. هناك عدة مؤشرات يمكن إعتماها لتفحص سلامة التعليم الثانوي بالجزائر منها: تدفقات التلاميذ، نسب الإنتقال من مستوى إلى آخر، الرسوب، الإعادة، مشاركة الإناث... الخ. قامت وزارة التربية الوطنية بالجزائر بتطبيق مشاريع عالمية أنفقت الدولة الجزائرية عليها أموال طائلة.

عرفت الكثير من المشاريع سوء التخطيط وعدم إعادة تكييفها مع خصائص المدرسة الجزائرية وكان مصيرها الفشل في أغلب الأحيان، وذلك لعدم الاستفادة من خبرات الدول العربية والأجنبية المطبقة عبر العالم في مجال التعليم الثانوي. سعت مختلف الأنظمة التربوية إلى تحقيق الجودة في التعليم الثانوي إذ يعد تحدي الجودة في أي منظومة التعليمية من أكبر التحديات التي تواجهها الأنظمة التعليمية، والتي تسعى في جميع دول العالم إلى تحقيق مقومات الجودة فيها، من خلال وضع السياسات وتطوير الأنظمة، واستحداث مجموعة من البرامج والمشاريع تحقيقاً لذلك.

الإقتراحات:

- ضرورة توسيع الاهتمام بالبنى التحتية للثانويات في بعض المناطق الريفية والنائية خاصة مناطق الجنوب حتى تتمكن الدولة من تحقيق مبدأ الإنصاف ومطلب التعليم للجميع.
- الأخذ بعين الإعتبار معايير الجودة في المباني المدرسية من الناحية الجمالية وذلك بالاهتمام أكثر بالمساحات الخضراء وشساعة مساحة الساحة المدرسية حتى يتمكن من توفير فضاء مخصص للتلميذ يوافق ما هو معمول به في المعايير الدولية
- إعادة النظر في الطريقة التي يتم بها الحكم على فعالية مؤسسات التعليم الثانوي بالجزائر وترتيبها بناء على مؤشر نسبة النجاح، وضرورة اهتمام أصحاب القرار بتقويم أبعاد أخرى تتعلق بسيرورة حياة المؤسسة التربوية مثلا: (الأبعاد الهيكلية، التنظيمية، النفسية والاجتماعية)
- الاهتمام أكثر بنوعية تكوين الأساتذة في جانب التشريع وتفعيل معايير الجودة في التكوين خاصة في مادة التخصص وذلك عن طريق السماح للأساتذ بالتكوين باللغات الأجنبية للإفتتاح أكثر على العالم.
- تفعيل دور المكتبة المدرسية لتأدية دورها كما ينبغي وجعلها مركز اشعاع ثقافي وعلمي للتلاميذ.
- الأخذ بمبدأ الإنصاف في توزيع التلاميذ على الثانويات بحيث تستوعب الثانوية ما تستطيع تحمله.
- ضرورة احترام معايير الجودة فيما يخص شساعة المرافق التربوية واستغلالها حسب وظيفتها التي وضعت من أجلها.
- تعميق الدراسات في مجال الوثائق المدرسية ومدى توافقها مع النموالكرنوسيكولوجي للتلميذ.

- تفعيل استراتيجيات التدريس الحديثة وذلك بتقديم تكوين للأستاذ في المجال لمواكبة التطورات العالمية.
- الاهتمام بتقييم مضامين الكتب المدرسي وجعلها مناسبة للمرحلة العمرية للتلميذ ومواكبة أكثر لما هو حديث.
- إعادة النظر في بناء البرامج المدرسية بحيث تبنى على إثارة التفكير الإبداعي للتلاميذ، كونها تعتبر من معايير الجودة في بناء البرامج.
- الاهتمام أكثر بالخدمات المتنوعة المقدمة للتلاميذ داخل الثانويات، حتى يتمكن من استقطاب التلميذ إلى حب المدرسة وبالتالي يتمكن من التحكم أكثر في المواظبة والتخفيف من ظاهرة عزوف التلاميذ عن حضور الدروس.
- تقنين ظاهرة الدروس الخصوصية لإعادة الإعتبار لوزن المؤسسة التعليمية اجتماعيا.
- اعتماد التقييم المؤسسي الشامل لأبعاد مختلفة في المؤسسة التعليمية مع ضرورة استخراج الخصائص الدائمة للمدارس الفعالة والجيدة.
- الاهتمام أكثر بتقييم جودة المؤسسات التعليمية وذلك عن طريق عقد ملتقيات وأبحاث معمقة في الموضوع
- الأخذ بعين الإعتبار ما جاءت به الأبحاث العلمية حول موضوع جودة وفعالية مؤسسات التعليم الثانوي بالجزائر.

المصادر والمراجع:

- مذكرة ماجستير للطالبة طبوش صبرينة، 2012، تنظيم، هيكله وأداء الإدارة التربوية، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة
- أبحاث المعهد الوطني للبحث في التربية 2008 – 2009. الجزائر.
- بحث وتربية، 2015، نوعية التربية الوجيهة، الفعالية والنجاحة، العدد 12.
- إنجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة، 2013 وزارة التربية الوطنية،
- وزارة المعارف: الخطة الوطنية البريطانية لإصلاح التعليم. مجلة المعرفة، العدد 38، سبتمبر 1998، الرياض.
- اليونسكو، (1981). الإصلاح التربوي: اتجاهات عامة وتوجهات مستقبلية، التربية الجديدة، مجلد 8، عدد 22

- Benbouzid. B (2009), La Réforme De L'éducation En Algérie, Enjeux Et Réalisations, Alger, Casbah Éditions**
- Ocde (1992), L'ocde Et Les Indicateurs Internationaux De L'enseignement, Paris,**
- Ocde (1995), Measuring What Students Learn, Paris,**
- Ocde (2004), Apprendre Aujourd'hui, Réussir Demain – Premiers Résultats De Pisa 2003 Paris,,**
- Ocde (2004), Regards Sur L'éducation, Les Indicateurs De L'ocde 2004, Paris,**
- Ocde (2008), Regards Sur L'éducation 2008 Les Indicateurs De L'ocde, Paris,**

- Ocde (2009), L'éducation Aujourd'hui La Perspective De L'ocde, Paris,**
- Ocde (2011), Regards Sur L'éducation 2011 Les Indicateurs De L'ocde, Paris,**
- Ocde-Crie (1995) -Regard Sur L'éducation: Les Indicateurs De L'ocde, France .**
- Un Esco (2003). Recueil De Données Mondiales Sur L'éducation – Statistique Comparées Sur L'éducation Dans Le Monde-**
- Ocde (2007) Regard Sur L'éducation –Les Indicateur De L'ocde- Centre De Recherche Et L'innovation Dans L'enseignement –Paris –**
- Ocde (1992) L'ocde Et Les Indicateurs Internationaux**
- Ocde (1992) L'ocde Et Les Indicateurs Internationaux Del'enseignement, France .**
- Ocde (1995), Regards Sur L'éducation, Les Indicateurs De L'ocde France .**
- Les Dossiers Depp (2007). Les Représentations De La Grande Difficulté Scolaire Par Les Enseignants .**